المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية
المجلد: 02 - العدد 01 (ديسمبر 2012) ص: 110 - 129

تقييم دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة المستحدثة في ولاية سطيف كأحد آثار البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة 2001-2012.

خاسف جمال الدين[1]
جامعة سطيف1
الإيميل: djkhacef@yahoo.fr

ملخص:
تفتقر الجزائر لسوق مالي كفؤ يمكن أن يساهم بشكل فاعل في تمويل التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تعاظم دور البنوك التجارية كأحد ركائز المنظومة المالية في تمويل المشاريع العامة والخاصة. وقد زادت أهمية هذا الدور خلال الفترة 2001-2012 والتي تميزت بكثرة البرامج الاستثمارية التي تبنتها الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.
تأتي هذه الورقة البحثية من أجل تسليط الضوء على الدور الذي قامت به البنوك التجارية العمومية في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة المستحدثة في ولاية سطيف والتي استفادت من آثار تطبيق البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة 2001-2012.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، تمويل المؤسسات، المشروعات الصغيرة والمصغرة، التنمية

المقدمة:

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، نظرا لما حققته من نجاحات كبرى في الدول المتقدمة، خاصة في مجال زيادة الدخل الوطني وخلق فرص العمل. حيث نميز هنا بين نوعين رئيسيين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[(1)]،مؤسسات صغيرة مرحلية وهي المؤسسات التي تمتاز بها الدول النامية وهذا تبعا للظروف الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول، فتكون صغيرة في حالة عدم توفر تقنيات إنتاج متطورة وكذلك صغر حجم السوق المحلي، والاعتماد بنسبة كبيرة على المهارات الخاصة بالإضافة إلى ضعف البنية الاقتصادية وضآلة مصادر التمويل، وما إن تحقق هذه الدول نمو اقتصادي فإن كل هذه العوامل تؤول إلى الزيادة في حجم المؤسسات وبالتالي تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم الكبيرة بالتدريج. أما النوع الثاني فهي المؤسسات صغيرة ومتوسطة دائمة، وهي المؤسسات التي تمتاز بها الدول المتقدمة، نظرا للنمط الاستهلاكي في أسواقها، والذي يمتاز بسلع غير نمطية وكذلك الحاجة إلى خدمات صناعية يمكن أداؤها بشكل أكثر مرونة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد اعترف العديد من السياسيين والمنظمات الاقتصادية بأهمية ودور هذا القطاع الاقتصادي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، نظرا للانتشار الواسع والمتزايد لها، حيث اعترفت منظمة العمل الدولية من أن أكبر عدد من المؤسسات كما كان لخطاب الرئيس الأمريكي السابق " ريجان " في ماي من سنة 1985

المؤلف المرسل: خاسف جمال الدين ، **الإيميل:** djkhacef@yahoo.fr

الذي أبرز فيه الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة، حيث قال: " تأتي أعظم ابتكارات الأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن آخذة في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة..."[2]. في العالم هي من النوع الذي يمكن أن يطلق عليه بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لذا نهدف من خلال هذه الورقة إلى تقييم دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف خلال الفترة 2000 إلى 2011.

ولمعالجة هذا الموضوع تم التطرق إلى النقاط التالية:

- معطيات عامة حول المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

- عراقيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تقييم دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف.

1- معطيات عامة حول المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف

تولي الجزائر اهتماما متزايدا بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة خاصة في السنوات العشر الأخيرة من خلال العديد من البرامج والآليات ليبلغ عدد هذا النوع من المؤسسات لغاية" 30 جوان 2012 687386 مؤسسة بمختلف أشكالها القانونية وبمعدل نمو سنوي يقدر بـ9%، كما ساهمت في خلق 1776461 منصب شغل"[3]، أما بالنسبة لولاية سطيف والتي تعتبر قطب من أقطاب الصناعة في الجزائر لما تحتويه من بنية تحتية هامة تساعد على نمو وتطور النشاط الاقتصادي والصناعي فهي تحتوي على أكثر من 10 مناطق صناعية منتشرة في مختلف تراب الولاية، كما أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي والذي تتوسط به ولاية سطيف كل من ولايات البرج وبجاية وباتنة وميلة بالإضافة إلى شبكة الطرقات والمطار زاد من جاذبية الولاية للاستثمار المحلي ، كل الظروف السابقة جعلت من الولاية تحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. الجدول الموالي يعطي عرض حال لوضعية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف لغاية 31 ديسمبر 2011.

القطاعات	مصغرة	صغيرة	متوسطة	مجموع المؤسسات	مناصب العمل
الفلاحة والصيد البحري	89	10	5	104	804

المياه والطاقة	9	3	2	14	275
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	0	0	0	0	0
المحروقات	2	3	2	7	253
المناجم والتنقيب	27	34	3	64	935
الصناعات المعدنية	43	7	0	50	256
مواد البناء والسيراميك والزجاج	490	61	15	566	4222
البناء والأشغال العمومية	2340	190	31	2561	12768
كيميائيات (مطاط وبلاستيك)	19	3	3	25	417
الصناعات الغذائية، تبغ وكبريت	358	17	18	393	2895
صناعة الألبسة والنسيج	64	4	0	68	233
صناعة الأحذية والجلود	7	0	2	9	207
الصناعات الخشبية، الطباعة والورق	492	8	1	501	1161
صناعات مختلفة	138	25	11	174	1724
النقل والمواصلات	872	9	3	884	1816
التجارة	2323	71	9	2403	5893
الفندقة، المطاعم، المقاهي	420	11	0	431	932
الخدمات المقدمة للمؤسسات	885	14	8	907	3946
الشؤون العقارية	21	2	3	26	571
المؤسسات المالية	39	30	6	75	1379
مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	793	17	2	812	1624
مختلف الخدمات غير التجارية المقدمة للجماعة	2	0	0	2	3
المجموع	9433	519	124	10076	42314

الجدول رقم (01): توزيع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل حسب قطاعات النشاط لولاية سطيف إلى غاية 2012/12/31.

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف.

يتبن من الجدول أن عدد المؤسسات المصغرة لغاية 31 ديسمبر بلغ 9433 مؤسسة و519 مؤسسة صغيرة و124 مؤسسة متوسطة فقط بإجمالي 10076 مؤسسة حيث كان أكبر تمثيل لكل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة بأكثر من 2300 مؤسسة لكل منهما فحين اقتصر عدد مؤسسات الصناعية مجتمعة على 1119 مؤسسة وهذا ما يفسر الأثر الضعيف لهذه للمؤسسات على المنظومة الإنتاجية الوطنية، تحتاج هذه الظاهرة لدراسة لكشف أسباب عزوف الأفراد عن إنشاء مؤسسات صناعية، أما حجم مناصب الشغل التي وفرتها هذه المؤسسات فقد بلغت 42314 والذي يعتبر عدد بسيط جدا إذا ما قورن بحجم البطالة أو بعدد سكان الولاية حيث كان لقطاع البناء والتجارة المساهمة الكبيرة في هذا العدد من مناصب الشغل حيث بلغ العدد 12768 و5893 على التوالي.

2- عراقيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تحديد المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نقص السيولة اللازمة لتلبية احتياجاتها في الوقت الملائم، خاصة فيما يتعلق بالتمويل من المصادر الخارجية، حيث يعتبر معظم مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن نقص مصادر التمويل من بين أهم العراقيل التي تعاني منها، نظرا للصعوبات التي تواجهها مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم، ويرجع هذا النقص في التمويل إلى عدة أسباب أهمها[4]:

1. عدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين معا خاصة في الدول النامية والتي تعتبر من الدول الأقل استقطابا للاستثمارات ولا تحتوي على أنظمة مصرفية متطورة؛

2. ارتفاع تكاليف إدارة عمليات الإقراض للمؤسسات الصغيرة لدى البنوك،

3. قصر فترة السماح والسداد التي تفرضها المؤسسات المقرضة على الم ص و م، وهذا يرجع في الأساس إلى ضعف القدرة التفاوضية لمالكي هذا النوع من المؤسسات لدى الهيئات المقرضة،

4. صعوبة توفير الضمانات اللازمة للحصول على القروض، بسبب عدم توفر مالكي المؤسسات الصغيرة على أصول يمكن رهنها لدى المؤسسات المقرضة،

5. ارتفاع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للم ص و م مقارنة مع تلك المعتمدة في القروض الممنوحة للمؤسسات كبيرة الحجم،

6. نظرا لصغر حجم القروض المطلوبة عادة من طرف الم ص و م فإن دراستها ستنتج عنها تكاليف أكثر من العوائد التي يتوقع أن تتحصل عليها المؤسسات المقرضة. مما يضطرها في معظم الحالات إلى عدم تلبية هذه الطلبات أو اللجوء إلى تطبيق معدلات فائدة مرتفعة،

7. انخفاض حجم السيولة الموجودة على مستوى السوق المالي، خاصة في الدول النامية والتي لا تملك الآليات الفعالة لجذب المدخرات، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية بها،

8. نقص الخبرة لدى مالكي الم ص و م في طرق توفير مصادر التمويل الملائمة وبأقل التكاليف،

9. عدم توفر الخبرة لدى مؤسسات الإقراض في كيفية التعامل مع طلبات القروض المقدمة من طرف الم ص و م،

10. فقدان الثقة بين البنوك ومالكي الم ص و م،

11. أن معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع الغير رسمي مما يزيد من مخاطر التعامل معها من طرف البنوك،

12. عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة والمتعلقة بنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك، مما يصعب من عملية تقييم القدرة الائتمانية للمشروع.

نلاحظ أن مشاكل التمويل التي تعاني منها الم ص و م يمكن أن تكون ناتجة إما من العوائق الموضوعة من طرف المؤسسات المقرضة، والتي عادة تتمثل في ارتفاع معدلات الفائدة على القروض، التشديد على توفير الضمانات وصعوبة الإجراءات الإدارية عموما. أو هي ناجمة عن نقص الخبرة لدى مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية، والتي ترجع في الأساس إلى عدم توفر البيانات والبحوث المتخصصة في دراسة مختلف مصادر التمويل المستخدمة في توفير السيولة اللازمة للم ص و م.

ويرجع العديد من الباحثين انخفاض حجم التمويل في الم ص و م إلى ارتفاع درجة المخاطر الاقتصادية في مثل هذه المشاريع، نظرا لارتفاع معدل الفشل بها في ظل عدم التأكد من تدفقاتها النقدية المستقبلية، مما سيجعل تمويل هذا النوع من المؤسسات يتطلب من أصحاب رؤوس الأموال تحمل نسبة كبيرة من المخاطرة[5]. وبالاعتماد على مبدأ الإحجام عن المخاطرة والذي يعتبر من المبادئ المالية التي تحكم التوجه السلوكي (الاستثماري) لأصحاب رؤوس الأموال، يؤكد على وجود علاقة عكسية بين المخاطرة ورغبة المستثمرين، فكلما ارتفعت المخاطرة في مشروع معين كلما أدى هذا إلى إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار به والعكس صحيح.

إلاّ أنه وبالاعتماد على مبدأ العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة، فيمكن للمشاريع التي تمتاز بارتفاع درجة المخاطرة بها أن تتوصل إلى جلب المستثمرين عن طريق تحقيقها لعوائد ومعدلات نمو جد مرتفعة.

ويبقى الإشكال هنا في: هل أن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بارتفاع درجة المخاطرة الاقتصادية بها ؟ وهل كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدم توفرها على مصادر التمويل؟

في معظم الأحيان ترتبط المخاطر الاقتصادية بالمردودية الاقتصادية للمؤسسة، والتي بدورها تحدد من خلال نتيجة الاستغلال التي تحققها المؤسسة[6]، فكلما حققت المؤسسة عوائد مرتفعة كلما كانت مردوديتها أكبر وبالتالي تكوّن مركز مالي محفز على جلب رؤوس الأموال بسبب انخفاض درجة المخاطرة فيها، وكلما كانت مردوديتها ضعيفة أي تحقيقها لخسائر، سيؤدي هذا إلى ارتفاع المخاطر الاقتصادية فيها، مما سيؤثر بشكل سلبي على قدرتها في جلب رؤوس الأموال، خاصة من المصادر الخارجية.

وبالاعتماد على معيار المردودية الاقتصادية للمؤسسة يمكن تحديد أهم المراحل والحالات التي تعاني فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص السيولة في النقاط الموالية.

الجدول رقم (02):أهم العوامل المؤثرة في استمرارية ونمو المؤسسات حديثة النشأة

	على المستوى الكلي	على المستوى الجزئي
الآثار الإيجابية	– وضعية اقتصادية ملائمة – ظروف محلية ملائمة – نجاعة مقبولة للقطاع – التطور التكنولوجي – خدمات الدعم والاستشارة – خدمات عامة لدعم المؤسسات	– الخبرة ومؤهلات المالكين والعمال حول قطاع النشاط – المهارة في التسيير – توفر مصادر التمويل – عولمة السوق – التنويع في الإنتاج

الآثار السلبية	- نقص الطلب على مستوى السوق - المنافسة على مستوى السوق - عراقيل إدارية - التشريعات الضريبية - عدم كفاءة سوق العمل - طبيعة النظام المالي	- الملكية الفردية للشركة من طرف صاحب رأس المال - صغر حجم رأس المال المستثمر

Sources : Commission européenne, La démographie des entreprises en Europe, Observatoire des PME européennes, rapport 2002/n°5, p48.

3- تقييم دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف.

قبل القيام بعملية التقييم لدور البنوك العمومية في العملية التمويلية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتواجدة في ولاية سطيف لابد من التطرق تطور عدد هذا النوع من المؤسسات للفترة 2001-2012 حسب احصائيات صندوق الضمان الاجتماعي لولاية سطيف للفترة 2001-2007 ومديرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف للفترة 2008-2012 كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف للفترة 2001-2012.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المؤسسات	4522	8100	8248	9016	10087	10124	10236	10973	9380	8844	8634
الفرق	--	+3578	+148	+768	+1071	+37	+112	+737	-1593	-210	+1442

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي سطيف ومديرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف.

يتضح من الجدول أن عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة شهد تطور ايجابي خلال الفترة 2001-2008 بعدها تناقص عدد المؤسسات (تطور سلبي) خلال الفترة 2009-2011 تأثرا بالمناخ الاقتصادي الذي لم يكن محفزا للاستثمار، بعدها عاد التطور الايجابي خلال سنة 2012 ويرجع السبب في ذلك للإجراءات الخاصة التي وضعتها الحكومة في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب ابتداء من 2010.

الشكل رقم(1):تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف للفترة 2001-2012.

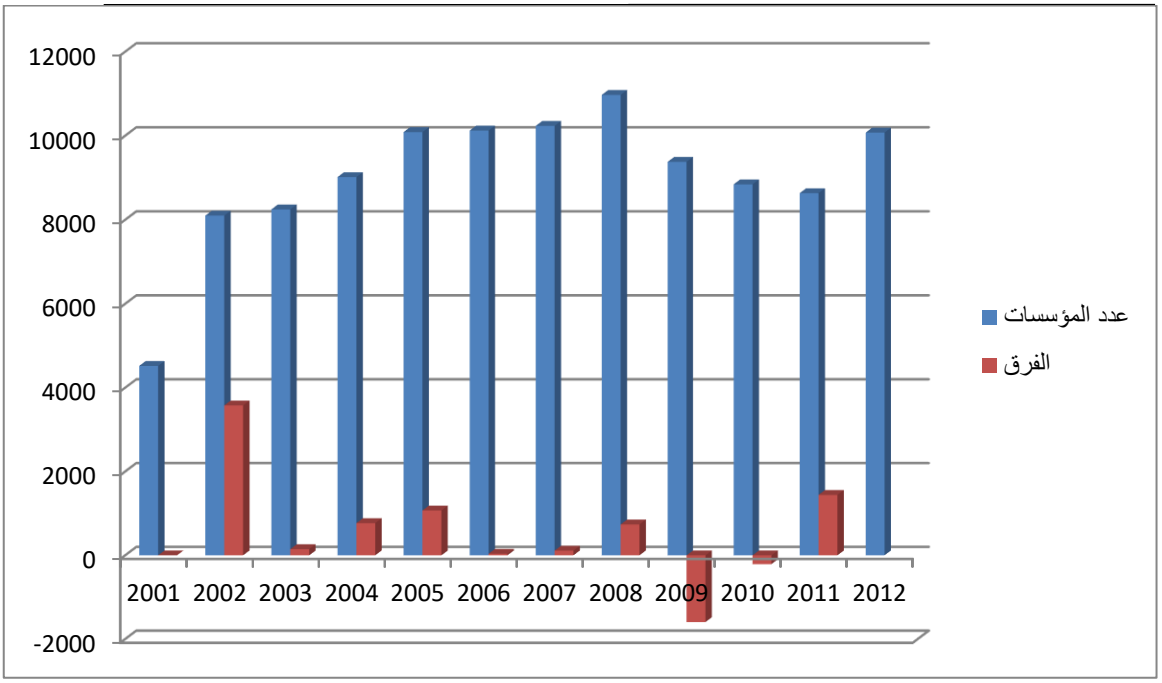

المصدر: من إعداد الباحث ابتداء من الجدول رقم(03).

1.3 تمويل بنك التنمية المحلية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف.

"سجلت القروض البنكية التي منحها بنك التنمية المحلية لتمويل الاقتصاد الوطني ارتفاعا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في حين أن مجموع التمويلات التي يمنحها البنك المتخصص في مرافقة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة قد تجاوزت 220 مليار دج خلال 2011 مقابل 239,85 مليار دج خلال 2010، كما أن البنك منح 166,55 مليار دج خلال السداسي الأول فقط من سنة 2012. هذا ما أكده الرئيس المدير العام للبنك، السيد محمد أرسلان بشطارزي، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، ويفسر الرقم الاستثنائي 239,85 مليار دج الذي سجل خلال 2010 بتطبيق السلطات العمومية لجهاز الدعم المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال منح قروض إجمالية قدرت ب 74,38 مليار دج.

وتعلقت القروض الممنوحة من قبل بنك التنمية المحلية خلال السنوات الثلاث الأخيرة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض العقارية ومرافقة أصحاب المشاريع الشباب في إطار أجهزة دعم التشغيل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصندوق التأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب)، إضافة إلى القروض عن طريق الرهن وهو اختصاص للبنك الذي يمثل إفريقيا في المنظمة الدولية للمقرضين عن طريق الرهن . وفيما يخص القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منح بنك التنمية المحلية

164 مليار دج خلال 2011 مقابل 139,65 مليار دج في سنة 2010، أما فيما يتعلق بالسداسي الأول لسنة 2012، بلغت هذه التمويلات 131 مليار دج استنادا إلى الأرقام التي قدمها السيد بشطارزي. وبالنسبة لتمويل أجهزة دعم التشغيل، قدرت التراخيص الممنوحة خلال سنة 2011 ب 44 مليار دج، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ مقارنة بسنة 2010 (14,37 مليار دج)، في حين أن تلك المسجلة خلال السداسي الأول من 2012 قدرت ب 21,11 مليار دج. وتعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الجهاز الأكثر استفادة من هذه التراخيص ب 10,48 مليار دج خلال 2010 و28,6 مليار دج خلال 2011 ثم 13,44 مليار دج إلى نهاية جويلية الفارط.

وفي قطاع العقار تم تسجيل انخفاض طفيف للقروض الممنوحة من قبل البنك خلال 2011، حيث قدرت ب 8,86 مليار دج، مقابل 9,17 مليار دج في السنة الماضية في حين شهد السداسي الأول من السنة الجارية ارتفاعا جليا ب 7,21 مليار دج، وبهذا ستختتم سنة 2012 برقم يقدر بأزيد من 9 ملايير دج. وموازاة مع نشاطه المتخصص في التمويل وإرشاد الشباب الحاملين للمشاريع، طرح بنك التنمية المحلية مؤخرا تفكيرا لدى جمعية البنوك والمؤسسات المالية الذي يتولى رئاستها بالنيابة. وأشار السيد بشطارزي إلى أن هذا التفكير يتمثل في اقتراحات حول إعادة نشر وكالات مختلف بنوك الساحة المالية على مجموع التراب الوطني بشكل أفضل.

وأكد -في هذا الصدد- "عموما تفتقر الجزائر إلى البنوك إلا أن بعض المناطق، لا سيما المدن الكبرى في الشمال تشهد انتشارا كبيرا للبنوك"، مضيفا أن البنك الذي يشرف على تسيره يدعو إلى "تطور حذر للشبكة البنكية حرصا على تحقيق مردودية أهم من عملية توسيعها."

وقد تم إنشاء بنك التنمية المحلية سنة 1985 لتمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة ثم أعيد تنظيمه سنة 1990 لمرافقة المؤسسات التي أعيدت هيكلتها، ويعد البنك 16 مديرية جهوية تضم 150 وكالة منها 145 وكالة تجارية و5 للقروض عن طريق الرهن وهو نشاط ورثه من الصناديق البلدية. وبهدف تحسين خدماته من المرتقب أن يباشر البنك قريبا برنامجا يتعلق بتخصص وكالاته التجارية في المدن الكبرى"[7].أما على مستوى ولاية سطيف فالأرقام قد تكون أقل فعدد القروض الموجهة للمؤسسات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): عدد القروض الممنوحة من طرف بنك التنمية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف خلال الفترة 2006-2012.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع

عدد القروض	31	37	49	42	38	45	53	295
النسبة إلى إجمالي عدد المؤسسات	%0.30	%0.37	%0.45	%0.45	%0.43	0.52%	%0.6	%03

المصدر: المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية سطيف.

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقارب في عدد المؤسسات التي تحصل على تمويل من طرف بنك التنمية المحلية في ولاية سطيف فكانت تتراوح ما بين 31 قرض سنة 2006 لترتفع إلى 53 قرض سنة 2012، لكن إذا قورن هذا العدد مع عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف لنفس الفترة لتبين أن نسبة مساهمة هذا البنك تعد ضئيلة جدا فقد مثلت 0.30% سنة 2006 و0.45% سنة 2009 وكانت أكبر نسبة سنة 2012 حيث أصبحت تمثل 0.6%، في حين قدرت النسبة على كل الفترة بـ3% تبين النسب السابقة المساهمة الضعيفة لبنك التنمية المحلية في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف قد يكون لهذا العزوف أسبابه والمتمثلة أساسا في المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها استثمارات هذا النوع من المؤسسات، كما أنها في أغلب الأحيان لا تملك الضمانات الكافية التي تغطي القروض المطلوبة، لكن لابد من الإشارة إلى الأفق المحدود وعدم المرونة والمركزية ونقص الإبداع في البنوك العمومية ما يحد من نشاطها بالرغم من السيولة الكبيرة المتوفرة لديها في السنوات الأخيرة.

2.3 تمويل بنك الوطني الجزائري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف.

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري عمومي فقد تأسس في 13 جوان 1966 ومنذ نشأته ساهم هذا البنك في تمويل التنمية من خلال تمويل مختلف المؤسسات سواء كانت صغيرة أو كبيرة عمومية أو خاصة، والجدولين التاليين يبينان عدد وحجم القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف خلال الفترة 2005-2012.

الجدول رقم (05):عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الوطني الجزائري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة 2005-2012.

السنة	عدد طلبات القروض	عدد مناصب الشغل المفتوحة	عدد طلبات القروض المقبولة	عدد طلبات القروض المرفوضة
2005	521	1327	267	254
2006	130	412	75	55
2007	98	322	58	40
2008	189	590	177	12
2009	360	1132	358	2
2010	281	866	268	0
2011	446	1290	431	0
2012	344	1004	275	0
المجموع	2369	6953	1902	363

المصدر: المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري سطيف.

يتبين من الجدول السابق بأن عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف التي حصلت على تمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012 بلغ 1902 مؤسسة، كما نلاحظ أن نسبة القروض المقبولة خلال السنوات 2005 إلى 2009 كانت أكبر من 50% بقليل، لكن ابتداء من سنة 2010 أصبحت هذه النسبة 100% على اعتبار

أن قبول طلب القرض من عدمه أصبح من صلاحية لجنة مختصة وأصبحت مهمة البنك في إطار هذا البرنامج تقتصر على تسيير هذه القروض، بموجب قرار اتخذته الحكومة لدعم مشاريع الشباب دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية في دراسة جدوى المشاريع التي يتقدم بها الشباب والتي كانت في معظمها ذات طابع تجاري أو خدمي مما يجعل السؤال مطروح حول القيمة المضافة التي سوف تأتي بها هذه المشاريع لدفع العجلة الإنتاجية في الجزائر.

الجدول رقم(06):عدد وحجم القروض الممنوحة من طرف بنك الوطني الجزائري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف (خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب) خلال الفترة 2008-2012.

السنة	عدد القروض الممنوحة	عدد المناصب الشغل المفتوحة	المبالغ (1000 دج)
2008	10	208	397.788
2009	13	162	1.257.347
2010	06	111	616.898
2011	05	76	163.617
2012	01	9	12.879
المجموع	35	566	2.448.529

المصدر: المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري سطيف.

يتبين من الجدول رقم (06) أن عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف التي حصلت على تمويل خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2008-2012 بلغ 35 مؤسسة والذي يعتبر قليل جدا مقارنة بولاية في حجم ولاية سطيف والتي يعتبرها الكثير قطب اقتصادي هام في الجزائر، أما مبالغ تلك القروض فكان 2.448.529.000 دج وهذا المبلغ كذلك ضئيل جدا مقارنة بالسيولة الهائلة التي يمتع بها البنك في السنوات الأخيرة على غرار باقي البنوك العمومية.

الجدول رقم (07): عدد الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف خلال الفترة 2006-2012.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
عدد القروض	267	75	58	187	364	274	436	276	1937
النسبة إلى إجمالي عدد المؤسسات	%3	%0.7	%0.6	%1.8	%3.3	%3	%5	%3.2	%19

المصدر: المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري سطيف.

يتضح من الجدول السابق أن هناك تذبذب في عدد المؤسسات التي تحصل على تمويل من طرف البنك الوطني الجزائري في ولاية سطيف فكانت تتراوح ما بين 58 قرض سنة 2007 لترتفع إلى 436 قرض سنة 2011، لكن إذا قورن هذا العدد مع عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف لنفس الفترة لتبين أن نسبة مساهمة هذا البنك(أفضل من بنك التنمية المحلية) تعد متوسطة كذلك، فقد مثلت 3% سنة 2005 و3.3% سنة 2009 وكانت أكبر نسبة سنة 2011 حيث أصبحت تمثل 5%، في حين قدرت النسبة على كل الفترة بـ19% تبين النسب السابقة المساهمة المتوسطة للبنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف قد يكون لهذا العزوف أسبابه والمتمثلة أساسا في المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها استثمارات هذا النوع من المؤسسات حيث تفتقر للخبرة وللكوادر البشرية المؤهلة وغيرها من نقاط الضعف...، كما أنها في أغلب الأحيان لا تملك الضمانات الكافية التي تغطي القروض المطلوبة.

3.3 تمويل بنك القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف.

"تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري سنة 1966 برأسمال قدره 15 مليون دج ولقد تطور هذا المبلغ ليبلغ حاليا 48 مليون دج" [8]، كما يعتبر هذا البنك رائدا في تمويل المؤسسات فهو يملك خبرة كبيرة في تمويل المؤسسات بمختلف أنواعها وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، والجدول التالي يبين عدد وحجم القروض التي منحها هذا البنك للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف خلال الفترة 2008-2012.

الجدول رقم (08):عدد وحجم القروض التي منحها القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف خلال الفترة 2008-2012.

السنة	عدد القروض الممنوحة	عدد المناصب الشغل المفتوحة	المبالغ (1000 دج)
2008	49	501	1.489.365
2009	55	1263	1.684.214
2010	46	810	1.154.879
2011	85	1401	3.897.147
2012	62	989	2.753.159
المجموع	294	4964	10.978.764

المصدر: المديرية الجهوية لبنك القرض الشعبي الجزائري سطيف.

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقارب في عدد القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف خلال الفترة بين 2008-2012، حيث كان أكبر عدد للقروض الممنوحة في هذا الإطار سنة 2011 حيث منح 85 قرض بمبلغ إجمالي يقدر بـ3.897.147.000 دج وهو مبلغ معتبر مقارنة ببقية البنوك، على الرغم من ذلك يبقى البنك بعيد عن ما يمكن تقديمه للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على اعتبار أنه متخصص في تمويل المؤسسات وعلى السيولة الكبيرة التي يمتلكها البنك، والجدول الموالي يبين نسبة تمويل البنك إلى العدد الإجمالي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف على نفس الفترة.

الجدول رقم (09): عدد القروض الممنوحة من طرف القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف خلال الفترة 2008-2012.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
عدد القروض	49	55	46	85	62	294
النسبة إلى إجمالي عدد المؤسسات	%0.45	%0.59	%0.52	%1	%0.61	%03

المصدر: المديرية الجهوية لبنك القرض الشعبي الجزائري سطيف.

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقارب في عدد المؤسسات التي تحصل على تمويل من طرف القرض الشعبي الجزائري في ولاية سطيف فكانت تتراوح ما بين 46 قرض سنة 2010 لترتفع إلى 85 قرض سنة 2011، أما في سنة 2012 فقد كان عدد القروض الممنوحة 62 قرض، لكن عند مقارنة هذا العدد مع عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف لنفس الفترة تبين أن نسبة مساهمة هذا البنك تعد ضئيلة فقد مثلت 0.45% سنة 2008 و1% سنة 2011 والتي كانت أكبر نسبة، أما سنة 2012 كانت تمثل 0.6%، في حين قدرت النسبة على كل الفترة بـ3% تبين النسب السابقة المساهمة الضعيفة لبنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف قد يكون لهذا العزوف أسبابه المذكورة سابقا والمتمثلة أساسا في المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها استثمارات هذا النوع من المؤسسات، كما أنها في أغلب الأحيان لا تملك الضمانات الكافية التي تغطي القروض المطلوبة، لكن لابد من الإشارة إلى الأفق المحدود وعدم المرونة والمركزية ونقص الإبداع في البنوك العمومية ما يحد من نشاطها بالرغم من السيولة الكبيرة المتوفرة لديها في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (10):عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الوطني الجزائري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف في إطار الترتيبات الخاصة خلال الفترة 2005-2012.

	ANSEJ	CNAC	ANGEM
2007	240	50	70
2008	616	80	252
2009	485	50	300
2010	561	105	278
2011	1559	535	108
2012	275	379	149
المجموع	3736	1199	1157

المصدر: المديرية الجهوية لبنك القرض الشعبي الجزائري سطيف.

يتبين من الجدول السابق بأن عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف التي حصلت على تمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق تأمين البطالة وغيرها من الترتيبات الخاصة من القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2007-2012 بلغ 6092 مؤسسة، كما نلاحظ أن في سنة 2011 بلغ عدد القروض الممنوحة رقم قياسي بإجمالي 2243 مؤسسة. على اعتبار أن قبول طلب القرض من عدمه أصبح من صلاحية لجنة مختصة وأصبحت مهمة البنك في إطار هذا البرنامج تقتصر على تسيير هذه القروض، بموجب قرار اتخذته الحكومة لدعم مشاريع الشباب دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية في دراسة جدوى المشاريع التي يتقدم بها الشباب والتي كانت في معظمها ذات طابع تجاري أو خدمي مما يجعل السؤال مطروح حول القيمة المضافة التي سوف تأتي بها هذه المشاريع لدفع العجلة الإنتاجية في الجزائر.

الخاتمة:

يتفق العديد من الباحثين والمختصين على المساهمة الضعيفة للبنوك التجارية العمومية الجزائرية في تمويل الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وذلك على الرغم من مختلف الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر والتي طالما وصفت من طرف

المختصين والحكومة على حد سواء أنها غير كافية، وقد تكشف هذا جليا من خلال الدراسة التي قمنا بها على ولاية سطيف من خلال تقييم دور البنوك العمومية متمثلة في كل من بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف على فترات مختلفة حسب ما توفر من معلومات وإحصائيات وكانت النتائج كالتالي:

- **بالنسبة لبنك التنمية المحلية:** يوجد تقارب في عدد المؤسسات التي تحصل على تمويل من طرف بنك التنمية المحلية في ولاية سطيف فكانت تتراوح ما بين 31 قرض سنة 2006 لترتفع إلى 53 قرض سنة 2012، لكن إذا قورن هذا العدد مع عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف لنفس الفترة لتبين أن نسبة مساهمة هذا البنك تعد ضئيلة جدا فقد مثلت 0.30% سنة 2006 و0.45% سنة 2009 وكانت أكبر نسبة سنة 2012 حيث أصبحت تمثل 0.6%، في حين قدرت النسبة على كل الفترة بـ3% تبين النسب السابقة المساهمة الضعيفة لبنك التنمية المحلية في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف.
- **بالنسبة للبنك الوطني الجزائري:** هناك تذبذب في عدد المؤسسات التي تحصل على تمويل من طرف البنك الوطني الجزائري في ولاية سطيف فكانت تتراوح ما بين 58 قرض سنة 2007 لترتفع إلى 436 قرض سنة 2011، لكن إذا قورن هذا العدد مع عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف لنفس الفترة لتبين أن نسبة مساهمة هذا البنك(أفضل من بنك التنمية المحلية) تعد متوسطة كذلك فقد مثلت 3% سنة 2005 و3.3% سنة 2009 وكانت أكبر نسبة سنة 2011 حيث أصبحت تمثل 5%، في حين قدرت النسبة على كل الفترة بـ19% تبين النسب السابقة المساهمة المتوسطة للبنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف
- **بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري:** يوجد تقارب في عدد المؤسسات التي تحصل على تمويل من طرف القرض الشعبي الجزائري في ولاية سطيف فكانت تتراوح ما بين 46 قرض سنة 2010 لترتفع إلى 85 قرض سنة 2011، أما في سنة 2012 فقد كان عدد القروض الممنوحة 62 قرض، لكن عند مقارنة هذا العدد مع عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف لنفس الفترة تبين أن نسبة مساهمة هذا البنك تعد ضئيلة فقد مثلت 0.45% سنة 2008 و1% سنة 2011 والتي كانت أكبر نسبة، أما سنة 2012 كانت تمثل 0.6%، في حين قدرت النسبة على كل الفترة بـ3% تبين النسب السابقة المساهمة الضعيفة لبنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المتوطنة في ولاية سطيف.

قد يكون لهذا العزوف أسبابه المذكورة سابقا والمتمثلة أساسا في المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها استثمارات هذا النوع من المؤسسات نظرا لارتفاع معدل الفشل بها في ظل عدم التأكد من تدفقاتها النقدية المستقبلية ، كما أنها في أغلب الأحيان لا تملك الضمانات الكافية التي تغطي القروض المطلوبة، لكن لابد

من الإشارة إلى الأفق المحدود وعدم المرونة والمركزية ونقص الإبداع في البنوك العمومية ما يحد من نشاطها بالرغم من السيولة الكبيرة المتوفرة لديها في السنوات الأخيرة.

المراجع والإحالات:

1- أ. بن ناجي حسين، " مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وآفاق تطويرها في الجزائر"، دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، (24-28 ماي 2003) ، الجزائر.

2- محمد المرسي لاشين، "تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها"، دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، (24-28 ماي 2003) ، الجزائر.

3- التقارير الداخلية لمديريةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف.

4- Jean Lachmann, Financer l'innovation des PME, édition. Economica, Paris, France, (1996)

5- Commission européenne, Sixième Rapport, Observatoire des PME européennes, rapport 2000.

6- Financement du développement des entreprises privées en afrique. *élargir, pour les PME, la gamme des instruments financiers et l'interaction avec les services d'appui aux entreprises,* conférence sur le partenariat industriel et l'investissement en Afrique, l'ONUDI (Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel), 20-21 octobre 1999, DAKAR, SENEGAL.

7- www.djazairess.com/search.

8- Le Site officiel de la banque : www.cpa.dz.

9- المديريةالجهوية لبنك التنمية المحلية سطيف.

10- المديريةالجهوية للبنك الوطني الجزائري سطيف.

11- المديريةالجهوية لبنك القرض الشعبي الجزائري سطيف.

12- Bullettin d'Information Statistique de la PME, N° 21 Octobre 2012.

13- Commission européenne, La démographie des entreprises en Europe, Observatoire des PME européennes, rapport 2002/n°5, p48.